المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النسوية الايرانية العلمانية والاسلامية: (الاهداف والانجازات)
اسم الكاتب: أ.م.د. فاتن محمد رزاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2644
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النسوية الايرانية العلمانية والاسلامية: (الاهداف والانجازات)

أ.م.د. فاتن محمد رزاق
كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية العراق
fatenihsan2022@gmail.com

الملخص

لقد جاءت الحركة النسوية الإيرانية لتعبر عن رفضها للواقع القائم على التمييز الذكوري ومعاملة المرأة كمواطن من الدرجة الثانية. فقد تأثرت النسوية الايرانية بالموجة النسوية الغربية الاولى التي تدعو الى المساواة بين الجنسين وحق العمل والتعليم وقضايا الحجاب والسفور التي عدت من القضايا الاساسية للنسوية والايرانية في عهد الشاه وخصوصا بعد اتباعه نظام التغريب. فكان من الطبيعي ان تأتي النسوية الايرانية في ذلك العهد بأهداف وطروحات وممارسات مماثله للنسوية الليبرالية الغربية. الا ان بعد قيام الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ انقلبت الموازين بفعل تأثير الثورة لتكون النسوية الايرانية متأثرة بواقعها لتتخذ شكل نسوية اسلامية تقليدية واصلاحية مقاربة لمطالب الحركات الغربية في مسالة الحقوق السياسية خاصة لكنها رافضة لنظام الشاه وما طرحه من قضايا تخص المرأة وانتقاص لحقوقها خاصة بعد منع الحجاب في الاماكن العامة إضافة الى قضايا حقوق المرأة السياسية والاجتماعية. لذلك اختلفت اهداف وانجازات الحركتين لتأثرهما بالمتغيرات الداخلية والخارجية. وبناءُ على ذلك جاءت دراستنا كمقارنة لحقبتي نظامين مختلفتين، أحدهما علماني والاخر اسلامي مما انعكس على طبيعة وشكل واهداف وانجازات النسوية الايرانية.

لقد استطاعت المرأة الايرانية ومن خلال جهودها الفكرية والعملية وجهود المؤيدين لها من المفكرين المصلحين ان تحقق الكثير من الانجازات في حق العمل والتعليم والترشيح والانتخاب وذلك من خلال عملها في الحركات النسوية المنظمة او التأييد لقضايا نسوية عبر احتجاجات غير حركية تظهر بين الحين والأخر معبرة عن مطالبها من خلال التظاهرات والاعتصامات ومواقع التواصل الاجتماعي. وبالرغم من ذلك مازالت المرأة الإيرانية، الى يومنا هذا، تخوض مع الرجل الكثير من القضايا الخلافية وابرزها قضية الحجاب وتولي المناصب العليا وقضايا الزواج والطلاق والسفر والفصل بين الجنسين في الممارسات الرياضية.

كلمات مفتاحية: الحركة النسوية، النسوية الايرانية، الجندر، الحقوق.

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٣/١٧ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٥/٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/٦/١

Secular and Islamic Iranian Feminism: Goals and Achievements

Assistant Professor Dr. Faten Muhammad Razzaq
College of Political Science / Al-Mustansiriya University
fatenihsan2022@gmail.com

Abstract :

The Iranian feminist movement came to express its rejection of the reality based on male discrimination and the treatment of women as second-class citizens. Iranian feminism was influenced by the first Western feminist wave that called for equality between the sexes, the right to work and education, and the issues of hijab and veils, which were considered among the basic issues of Iranian feminism during the Shah's era, especially after he followed the Westernization regime.

It was natural for Iranian feminism in that era to come up with goals, proposals, and practices similar to Western liberal feminism. However, after the establishment of the Iranian Islamic Revolution in 1979, the scales shifted due to the impact of the revolution, so that Iranian feminism would be affected by its reality, to take the form of traditional and reformist Islamic feminism, approaching the demands of Western movements in the issue of political rights in particular, but rejecting the Shah's regime and the issues it raised concerning women and the derogation of their rights, especially after the veil was banned in public places, in addition to issues of women's political and social rights. Therefore, the goals and achievements of the two movements differed due to their influence on internal and external variables. Accordingly, our study represents a comparison of the eras of two different regimes: a secular one and an Islamic one, which was reflected in the nature, forms, goals, and achievements of Iranian feminism.

Keywords: Feminism, Iranian Feminism, Gender, Rights

اهمية البحث:

تعد القضايا النسوية من القضايا المهمة التي تشغل الفكر والواقع السياسي لتتخذ منه نظريات وافكار وحركات شغلت العالم الغربي والشرقي، الاسلامي والعلماني، ونظرا للإنجاز المميز الذي حققته النسوية الايرانية ولأنها مازالت كحركة تناضل وتطالب بحقوقها خاصة في اهم

القضايا الخلافية كقضية الحجاب والرئاسة وامور الزواج والطلاق جاءت اهمية هذه الدراسة لتبين ذلك الانجاز والاهداف التي انجزتها والمعوقات التي تحد من حركتها.

اشكالية البحث:

انطلقت اشكالية الدراسة من مجموعة تساؤلات للنسوية الايرانية تمثلت: ما المقصود بالنسوية؟ وماهي انواعها واتجاهاتها الفكرية؟ وهل تختلف النسوية الاسلامية عن النسوية غير الاسلامية؟ وبماذا تميزت واختلفت النسوية الايرانية في عهد الشاه وعهد الثورة الاسلامية و ما بعدها؟

فرضية البحث:

تفترض الدراسة تنوع النسوية الايرانية وقوتها وتأثيرها في الواقع متمثلة باتجاهين أحدهما ليبرالي في عهد الشاه واتجاه اسلامي تقليدي محافظ واصلاحي في عهد الخميني اي بعد الثورة الاسلامية الايرانية ولكل منهما اهدافه وانجازاته المختلفة.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة على المقترب التاريخي لتتبع نشوء الحركة النسوية وعلى المقترب الوصفي لوصف النسوية الايرانية والمقترب التحليلي والمقارن لتحليل الحركة النسوية الايرانية العلمانية والاسلامية من حيث اهدافها والانجازات التي حققتها

المقدمة

لقد مثل القرن التاسع عشر بداية انطلاق الافكار السياسية والاجتماعية والثقافية التي تدعو الى تحرير المرأة في الغرب بعد تاريخ طويل من اللامساواة وغياب العدالة والممارسات اللاإنسانية ضد المرأة في المجتمعات الغربية التي عدت وجودها خطيئة بل ان بعض الافكار عدتها غير انسان.

لقد ظهرت افكار وطروحات تدعو الى الاصلاح وحق المساواة السياسية والاجتماعية متمثلة بدعوات ذكورية ونسوية انطلقت من افكار مفكرين ومصلحين للتحول الى حركات نسوية تطالب بحق المرأة في (العمل والتعليم والانتخاب والترشيح) فتنوعت تلك الحركات متأثرة بالاتجاهات السياسية السائدة آنذاك ما بين حركات نسوية (ليبرالية ، ماركسية ، اشتراكية، ما بعد نسوية، وعربية واسلامية..) ولم تكن المرأة الايرانية بعيدة عن هذا الواقع، فالحركة النسوية الإيرانية من الحركات السياسية والاجتماعية البارزة والتي عرفت بتاريخها ونضالها السياسي المنظم وغير المنظم والذي عبرت فيه المرأة الإيرانية عن اهدافها مبينه اهم التحديات التي

تواجهها والتي شكلت عائقا امام حقوقها السياسية والمدنية لتعبر عن آرائها بالوسائل السلمية من خلال الجمعيات والتظاهرات او عبر الكتب والصحف والمجلات اي انها جمعت بين الفكر والممارسة.

تأثرت النسوية الايرانية بالواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الايراني بشكل عام وبالواقع الديني بشكل خاص وذلك لطبيعة المجتمع ذو الاغلبية الاسلامية المذهبية الشيعية مما جعل بعض القوانين والتشريعات المذهبية لا تتناسب مع طموحات وايديولوجيات التنوعات السياسية والاجتماعية الاخرى من القوميات والمذاهب الأخرى داخل ايران ولعل ابرزها قضية الحجاب التي ومازالت احدى التحديات التي تواجهها الجمهورية الاسلامية قبل قيام الثورة الاسلامية الايرانية وبعدها والذي يعود لأسباب داخلية و لمؤثرات خارجية غربية اضافة الى قضايا اساسية تتعلق بالحقوق السياسية في تولي المناصب القيادية العليا والحقوق المدنية والاقتصادية كحق العمل والبطالة وبحقوق الزواج والطلاق لذلك قسم البحث الى ثلاث مباحث: تضمن المبحث الأول (مفهوم الحركة النسوية)، و (اهداف النسوية الايرانية الليبرالية وانجازاتها) في المبحث الثاني. و (اهداف النسوية الايرانية الاسلامية وانجازاتها) في المبحث الثالث فضلاً عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول: مفهوم الحركة النسوية

تعود بداية النسوية الى حركة التنوير في القرن السابع عشر والثامن عشر كأفكار وطروحات فكرية تدعو الى نصرة المراة وتحررها ومساواتها مع الرجل والى حقها في التعليم والعمل وهذا ما تمثل في كتاب ماري ولستنكرافت (دفاع عن حقوق النساء) عام١٧٩٢ (ولفورد ٢٠٠٩، ٢٨٢ و حيدر ٢٠١٩، ٢٨٦)، والذي دافعت عن حق المرأة في التعليم العمل ومساواتها مع الرجل وارجعت التمييز الذكوري الى التربية والعادات والتقاليد الموروثة الدينية والاجتماعية التي تنتقص من المرأة كما في كتابات روسو والذي جاء كتابها كرد فعل على روسو الذي يميز بين تربية الرجال والنساء في كتابه ايميل ويرى ان دور المراة هو للإنجاب ورعاية الاطفال وهذا ما انتقدته ماري في كتابها (ولسنكرافت ٢٠١٥، ٣٥٨-٣٦٢) ، في حين تعد هوبرتين اوكليلر اول من استخدم مصطلح النسوية عام١٨٨٢م .(فورت ٢٠٠٤، ٤٠٥)

اما تعريف ألنسوية فتعرف بانها مجموعة من الرؤى والتصورات الفكرية والفلسفية التي تسعى لمعرفة اسباب الفرق والاختلاف بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات ومعرفة اسباب تفاوت توزيع الفرص والثروات بل حتى الاحتياجات الاساسية من مأكل وملبس وتعليم وهي وعي مبني على اساس حقائق مادية وليست مجرد هوية (محمود و طنطاوي ٢٠١٦، ١٣) ، وكذلك تعرف

بانها حركة اجتماعية سياسية تتبنى قضية النساء في المجتمع لاقتناعها باختلاف وعدم تساوي القوى المجتمعية والسياسية بين الجنسين فتستند الى اراء واقوال وافعال واعية لحقوق المرأة ومعاناتها لتشكل حركة تضم النساء والرجال، افرادا وجماعات لها مواقف واهداف ساندة للمرأة وحقوقها (محمود و طنطاوي ٢٠١٦، ٢٩) ، وتعرف ايضاً: بأنها مفهوم سياسي ومطلب اجتماعي يدعو الى المساواة ويشير الى معاناة النساء بسبب التفاوت في مفهوم الجنس والذي يعود الى اسباب ثقافية اجتماعية وليست بيولوجية (بعلي، حفناوي ٢٠٠٩) ، كما تعرف بانها النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين اجتماعياً ،سياسياً، اقتصادياً، وهي تسعى كحركة سياسية الى تحقيق حقوق المرأة وازالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة على مستوى الادوار الاجتماعية (صغير و اكدير ٢٠١٣، ٢٤٩)، كما تعرف بانها الايمان بمبادئ اساسية للمساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ويعرفها قاموس ويبستر بانها نظرية المساواة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين ونشاط منظم باسم حقوق المرأة ومصالحها وعرفتها بيل هوكس بانها (حركة لإنهاء التمييز والظلم والاضطهاد على اساس التمييز بين الجنسين) (بالودى ٢٠١٨، ٢٥-٢٦) .

اذن نلاحظ اختلاف في تحديد النسوية (كحركة ، نظرية ، فلسفة ، فكر) لكن دراستنا تركز هنا على النسوية الإيرانية كحركة مستندة ومتأثرة بمجموعة من الطروحات الفكرية النسوية .

وهنالك من يفرق بين النسوية و النسائية فالأولى حركة ذات مضمون فكري وفلسفي مقصود في حين النسائية هي الفعاليات تقوم بها النساء دون اعتبار للبعد الفكري والفلسفي أي مجرد نشاط (الخضري ٢٠٠٦، ٣) .ولا يمكن فصل النسوية عن مفهوم (الجندر او الجنوسة) الذي يرجع استخدامه الى سبعينيات القرن العشرين ويعد عالم النفس (روبرت ستولر) اول من استخدمه والذي ميز المعاني الاجتماعية والنفسية للذكورة والانوثة عن الأسس البيولوجية فيشير الى الاختلافات بين الجنسين والتمييز الجنوسي الذي يرجع الى اسباب اجتماعية وثقافية وليس لأسباب طبيعية بيولوجية قائمة على الجنس ذكر وانثى ، وتعد سيمون دي بوفوار اول من لفت النظر الى الاختلاف بين الجنسين بقولها " لا تولد المرأة امرأة بل تصبح كذلك" (الجهني ٢٠١٥، ١٢٨) ، كما يقصد بالجندر العلاقات والادوار الاجتماعية والقيم التي يحددها المجتمع لكلا الجنسين اذ تتغير هذه الادوار والعلاقات والقيم وفقاً لتغير المكان والزمان وذلك لتداخلها مع العلاقات الاجتماعية الاخرى كالطبقة الاجتماعية والدين والعرق.. (٢٠٢١، ١٧) ، وترتبط النسوية بمجموعة من المرتكزات الفكرية والمتمثلة بالمساواة ورفض البطريركية والهيمنة الذكورية والتي تعد من المفاهيم المركزية في الخطاب النسوي وقد لا يبدو الفرق واضحاً بين النظام الابوي

والهيمنة الذكورية للتداخل بينهما والحقيقة ان النظام الابوي نظام قائم على الهيمنة الذكورية وينتعش فيه (الجهني ٢٠١٥، ١٤٨) ، وهو يشيرالى العلاقة بين الاب وابنه ، الحاكم والمحكوم..، بكونها علاقة هرمية قسرية ومتسلطة تفرض الخضوع والطاعة وتظهر في الاسرة ، العشيرة، السلطة ، المجتمع ، وتنشا عن القيم والتقاليد والتنشئة الاجتماعية التي تعمل على تشكيل نمط الثقافة والشخصية (الحيدري ٢٠٠٣، ٣١٠) واشار بييربورديو الى الهيمنة الذكورية ومايترتب عليها من عنف اواساءة لفظية غيرمادية كشكل من اشكال العنف الرمزي (بورديو ٢٠٠٩، ١٦)، أما انواع الحركة النسوية فيمكن ان تقسم الى:- (رودكر ٢٠١٩، ٨١-١٤٤)

١) الموجة النسوية الأولى (١٧٩١ -١٩٢٠)

وهي أقدم الحركات النسوية التي ظهرت نتيجة للتحول السياسي والاقتصادي فالتحولات الراسمالية في السوق والحريات السياسية وحق الانتخاب كان لها دور في انتباه النساء للظلم الواقع عليهن بسبب تفاوت اجور العمل وحرماهن من حق الانتخاب كل ذلك مكن النساء من الوعي بضرورة التنظيم والتعبير عن مطالبهن بافكار وممارسات تنظيمية تجسد التفاوت والتمييز والاستغلال الجنسي، ويمكن القول ان بدايات الموجة تعود الى بعض الكتابات التي كتبت في القرن ١٨ م واستمرت لغاية عشرينيات القرن العشرين فتمثلت بالطروحات الليبرالية (اولمب دي دوج١٧٩١، وماري ولستنكرافت١٧٩٢ وجون ستيوارت ميل وزوجته تايلر، بيتي فريدمان)، والتي سعت الى المساواة بين الجنسين، وفي الولايات المتحدة ارتبطت بالاقتراع الذي ادخل لاول مرة في نيوزيلندا١٨٩٣ (هيود ٢٠١٢، ٢٨٠).

٢) الموجة النسوية الثانية (١٩٢٠ -١٩٨٠)

لقد اخذت هذه الموجة طابعاً عالمياً فدعت الى اعادة تشكيل الصورة الثقافية للانوثة، وقد ساهمت كيت ملليت في نشر افكارها التي كانت تدعو للحرية والمساواة والى خصوصية المراة وليس تماثلها مع المراة كما دعت الموجة الاولى فكان شغلها الشاغل هو الاختلاف بين الرجال والنساء، وتعد سيمون دي بوفوار ابرز من مثل هذا الاتجاه في كتابها الجنس الثاني وقد ضمت هذه الموجة انواع من النسوية (النسوية الماركسية ، الليبرالية ، الاشتراكية ، الوجودية) (مجموعة باحثين ٢٠٠٩، ٢٧٥؛ صغير و اكدير ٢٠١٣، ٢٦٠) .

٣) الموجة النسوية الثالثة (١٩٨٠)

لقد ابتدأت في الثمانينيات من القرن الماضي ومازالت مستمرة ، وتاثرا بافكار(ليوتار ، دريدا ، فوكو)و يطلق عليها مابعد النسوية او نسوية مابعد الحداثة وكانت تدور حول

الاختلافات ضمن النساء انفسهن وتاكيد التنوع والتعدد النسوي اي اختلاف الهوية النسوية وعدم تماثلها(مجموعة باحثين ٢٠٠٩، ٢٧٥؛ صغير و اكدير ٢٠١٣، ٢٧٦) .

لقد اثرت النسوية الغربية بأغلب نساء العالم خاصة في موجتها الثالثة بأفكارها وطروحاتها وتنظيمها فانعكس ذلك في الواقع العربي و الاسلامي فظهر نوع اخر من النسوية يطلق عليه (النسوية الاسلامية) الذي اثر في الواقع العربي والايراني بشكل خاص فتم الاعلان رسميا عن تشكيل النسوية الإسلامية في برشلونة عام ٢٠٠٥ (عوض ٢٠١٢، ٦٦-٦٨) ، لقد وجد استخدام مصطلح النسوية الاسلامية موضع اختلاف بين مؤيد لاستخدامه ورافض له وكذلك صعوبة في تعريفه ، الا ان ذلك لا يمنعنا من تعريفها بانها : مجموع الاساليب وانماط السلوك ذات الصلة بالعدالة والمساواة الجنسوية ، والمؤطرة بالقيم الاسلامية اي انها تدافع عن حقوق المرأة وفقاً للثوابت الدينية(متمسك ٢٠١٣، ١٠٨) ، كما تعرف بانها : كل حركة ترفض بشكل واع انماط التفكير والممارسات التمييزية القائمة على اساس النوع الاجتماعي فتضع برامج عملها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن اطار الاسلام السياسي وتسعى للتخلص من الظلم والاضطهاد بالاستناد الى مبادئ الدين الاسلامي (جاد ٢٠١٢، ٣٤١) .

لقد جاءت الحركة النسوية الإسلامية برؤية جديدة لإعادة قراءة المرجعية الإسلامية (القرآن والسنة النبوية) من أجل إثبات حقوق المرأة وتأسيس مرجعية رصينة تثبت تلك الحقوق وصياغة خطاب قادر على التأثير في التوجهات الاجتماعية، فالناشطات الإسلاميات تجمعهن مبادئ وطموحات اساسية مشتركة، إذ ترى أن الإسلام لا يشكل مشكلة للنساء بل يمنحهن حقوق وامتيازات لكن معاناة النساء تكمن في التفسير الخاطئ والجهل، فالمشكلة لا تتمثل بتحريرهن من الإسلام بل في استعادة حقوقهن التي منحها الإسلام لهن، لذلك تجدهن يدعون الى الانصاف وليس المساواة (أبو بكر ٢٠١٣، ٤٥-٥١) ، ولكن ضمن اطار الإسلام السياسي، فيضعن برامج عمل سياسية واجتماعية فيدركن مواقع الاضطهاد الواقع عليهن ويسعين الى اصلاحه بالاستناد إلى مبادئ إسلامية تمكنهن من استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة لتحقيق الانصاف والعدالة اما اهدافها فتتمثل ب (قرامي ٢٠١٢، ٣٦٩-٣٧١) :

١. التمييز بين الشريعة وبين التأويل والاحكام الاجتهادية الاستنباطية البشرية المراعية للمتغيرات الاجتماعية.
٢. المطالبة بحقوق المرأة وانصافها من داخل المنظومة الاسلامية انطلاقاً من منظومة دينية واخلاقية وانسانية بدل من المنظومة الغربية القائمة على فكرة المساواة المطلقة

٣. اعادة قراءة النصوص الدينية وتطوير نظرية اسلامية حول المرأة وهو لا يتم الا من خلال الاجتهاد وبتفكيك التاريخ البشري عن النصوص التأسيسية
٤. الايمان بان العادات والتقاليد المجتمعية الابوية الجاهلية هو سبب تراجع دور المرأة ومكانتها وليس الاسلام.
٥. ترفض المركزية الذكورية للخطاب الديني مما فعل دور المرأة في مجموعة من الاجتهادات خاصة بأحكام النساء من المهر والشهادة والقوامة ..
٦. اعادة اكتشاف المرأة لذاتها مما يفسح لها مجال في المعرفة والعلم خاصة المعرفة الدينية وهي بذلك لا تحتاج الى التأويلات او الخطاب الذكوري.
٧. تتعلق بالتجارب المعيشية للأفراد والمجتمعات المحلية والتي تكشف عن هياكل الفرص والقيود التي تؤثر في النساء.

اما اهم المرتكزات التي تقوم عليها النسوية الاسلامية (عوض ٢٠١٢، ٦٦-٦٨) :

١. اعادة تأويل النصوص الإسلامية بما يحقق العدالة والانصاف والتي أكدها القرآن الكريم وفقا لرؤية تجديدية لكنة يتخذ من القرآن والسنة النبوية كثوابت يعود اليها.
٢. تأكيد حق المرأة في الاجتهاد لتخرج تلك التأويلات في دائرة الثوابت الى المتغيرات.
٣. دخول النساء في المجال العام خاصة المسجد كما هو الحال للرجل خاصة للنساء المسلمات في المهجر بل البعض منهن طالبت بالإمامة في المسجد ، وكذلك التركيز على تعديل قانون الأحوال الشخصية.

إذن تعد الحركة النسوية وليدة الفكر الغربي في القرن السابع عشر وذلك للظلم الذي تعرضت له المرأة على يد الكنيسة والأنظمة السياسية الدكتاتورية أو بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تنظر للمرأة نظرة دونية وبكونها خطيئة لتتخذ فيما بعد أنواع مختلفة متأثرة بالواقع والايديولوجية السائدة وقد اختلفت الآراء في تعريفها فتوزعت ما بين الرؤية اليها بانها (حركة ، ايديولوجية ، فلسفة ، نظرية) في حين لكل منهما مفهومه المختلف والذي سنركز في دراستنا على النسوية كحركة تستند الى قيم ومبادئ وافكار ، أما المجتمعات الشرقية أو العربية والإسلامية فعرفت فيها تلك الحركات النسوية المتنوعة ومنها الحركة النسوية العلمانية و الاسلامية التي عرفها المجتمع الايراني والذي سنبينه في المبحث الثاني والثالث.

المبحث الثاني / الحركة النسوية الايرانية العلمانية

لقد استطاعت النسوية الإيرانية قبل قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩ ان تحقق بعض أهدافها وانجازاتها وفي حقب زمنية مختلفة والتي يمكن ان نقسمها الى: –

اولاً_ النسوية الإيرانية قبل ١٩٢٥

وصلت النسوية الغربية الى ايران في مطلع القرن الماضي مع انطلاق الحركة الدستورية الايرانية (١٩٠٥ – ١٩١١) واطلاع المثقفين الايرانيين على الحضارة الغربية فتمثلت مطالبهم بضرورة توفر التعليم والصحة للمرأة ثم توسعت لتدعو الى حقوق اوسع واشمل وتمثلت تلك المطالب في المقالات والنصوص الادبية فكانت ذو نظرة تنويرية تجديدية (متمسك ٢٠١٣، ٩٩) ، كما شاركت المرأة الايرانية في المظاهرات و الاعتصامات والحرب الأهلية التي اندلعت في إعقاب الحركة الدستورية بين الجيش والثوريين فعبرت النساء عن حقوقهن من خلال الانغماس في الصراع السياسي الايديولوجي كما في رابطة النساء الوطنية برئاسة محترم اسكندراني و الجمعيات والتنظيمات النسوية ،التعليم و الإعلام والصحف والكتابة والتأليف (صالح ٢٠٠٢، ٣٥٦–٣٥٧) ، واذ تحدثنا عن حق التعليم تم إنشاء أول مدرسة للبنات من قبل الإرساليات الأجنبية الاميركية ١٨٧٤ للتعلم وانضمت اليها طالبتان ايرانيتين ثم تم تأسيس اول مدرسة إيرانية للطالبات ١٩٠٧واصبح عدد المدارس لطالبات في عام ١٩١٠ (٥٠) مدرسة مما ساعد على زيادة عدد المعلمات والصحفيات والناشطات المنتميات للتنظيمات النسوية ، وفي (١٩١٤–١٩٢٥) توسعت المطالبات بحق تمكين المرأة الاقتصادي وحقوق المرأة ووضعها القانوني المتعلق بموضوع زواج القصر (كوماري و رقية ٢٠١٦، ١٤٢) .

لقد عبر عن المطالب النسوية آنذاك بطريقتين :

الاولى : تمثلت بالممارسات العملية بإنشاء تلك المدارس وإنشاء صحف والمجلات منها : (مجلة العلم، البرعم، لغة النساء، رسالة السيدات ١٩٢١ ،عالم النساء ١٩٢٠، عالم النساء الوطنيات ١٩٢٢، مجلة النساء، المعرفة ١٩١٠، الزهر ١٩١٣، صوت النساء، بنات إيران ١٩٣٠،جمعية النساء، نشرة سعادة النساء وهي يسارية (ويكيبيديا ٢٠١٩) ، فاغلب تلك الصحف والمجلات كانت تقودها نساء علمانيات منهن (صديقة دولت ابادي) صاحبة صحيفة (زبان وزنان، لغة النساء) او صوت المرأة أو افاق برسا صاحبة مجلة جهان وزنان إي عالم المرأة (مهريزي ٢٠٠٢، ٤٩) .

وكذلك بإنشاء الجمعيات فأنشئت أول جمعية سرية (جمعية حرية المرأة) التي عقدت سرا فتم اكتشافها والهجوم عليها اما جمعية النساء الوطنيات الإيرانيات فأنشئت ١٩١٨ ، و في

١٩٢٢ أنشئت المنظمة الوطنية للمرأة لكن القي القبض على مؤسستها وتم إحراق منزلها و أسس زندوفت شيرازي الجمعية الثورية للنساء ويلاحظ ان المراحل المبكرة للحركة النسوية كانت تضم النساء من بنات وأخوات وزوجات الدستوريين المعروفين وكانت أيضا من أسس الطبقة الوسطى المتعلمة (ويكيبيديا ٢٠١٩) .

الطريقة الثانية : وتتمثل بالأطروحات الفكرية المعبر عنها بالكتب والمؤلفات التي أثيرت قبل الحركة الدستورية منها:- (مهريزي ٢٠٠٢، ٥٠-٥٢)

١. بي بي خاتون الاستربادي التي صنفت كتاب (معاييب الرجل ١٨٩٥) ردا على كتاب (تأديب النسوان) حيث ترى ليس كل رجل أفضل وأكمل من كل امرأه ولا كل امرأة أدنى من كل رجل .
٢. انتقد الميرزا فتحي علي اخوند زادة (١٨٧٧.١٨١٢) تعدد الزوجات وحياة المرأة متطرقاً في كتابه(مقدمة الكتاب) الى ضرورة تعلم المرأة والى الحقوق المتساوية للرجل والمرأة وعن تعلم المرأة وحقوقها الاجتماعية.
٣. الميرزا اغا خان الكرماني (١٨٥٢-١٨٩٤) حارب العادات والتقاليد الاجتماعية التي تفرض على المرأة وتمنع اختلاطها بالرجل.

على الرغم من مشاركة المرأة الايرانية في الحركة أو الثورة الدستورية إلا أنها لم تنل حقوقها اذ رفض البرلمان مشاركتها السياسية (ويكيبيديا ٢٠١٩).

ثانياً / عهد رضا شاه بهلوي

دخلت إيران بعد وصول رضا شاه بهلوي للحكم عام (١٩٢٥ – ١٩٤١) مرحلة جديدة(مرحلة نسوية الدولة)، اذ عملت على دعم وتمكين النساء في كل المجالات، حيث تبنى رضا شاه النموذج التركي العلماني الذي اهتم بقضايا النساء ومشروع النهوض الذي يستلزم تقليد الغرب ونزع الحجاب الذي يمثل وفقاً لرؤية النخب السائدة آنذاك رمزاً للتخلف، ومن نتائج نسوية الدولة التوسع في تشييد مدارس الإناث وجعلت الدراسة بالمجان، وحين اسستُ تحت جامعة طهران في منتصف الثلاثينيات سمح للنساءً بدخولها، وشجعت الدولة النساء على ارتياد سوق العمل ووظفت أعدادا منهن، الا انه كان مرهون بنزع الشادور او الحجاب ولبس القبعات للنساء والبدلات الغربية للرجال في الوظائف العامة وذلك وفقاً لمرسوم جمهوري صدر عام ١٩٣٦ لكن درجة تطبيقه لم تكن واحدة للرجال ، ولم تطرا تغيرات على اوضاع النساء الريفيات وكذلك النساء من الطبقة الوسطىً والدنيا فإن القانون كان أبعد ما يكون عن تحريرهن؛ ذلك أن كثيرات منهن شعرن بأنهن مجبرات على البقاء في المنزل والتخلي عن

أنشطتهن خارج المنزل كالتسوق والأنشطة الاقتصادية العامة والذهاب إلى الحمامات العامة، وهي طقوس نادرة تعزز الدوائر الاجتماعية للنساء خارج مجالهن الخاص، وهكذا احتجز القانون النساء داخل منازلهن وأسهم في زيادة تبعيتهن لأقاربهن الذكور حين اجبرهن على التخلي عن المهام العامة والاعتماد على الذكور في تأديتها (حافظ ٢٠١٨، ٧٠-٧١)، وعلى المستوى الحركي فقد عرف (اعتصام الملك الاشتياني عام ١٩٣٧) رئيس تحرير مجلة بهار في تبريز وهو والد بروين اعتصامي من أشهر شعراء إيران في القرن العشرين، الإيرانيين عن النتاجات البارزة للكتاب العرب والأوربيين، وأهم كتبه المترجمة كتاب تحرير المرأة لقاسم أمين، ومن الذين دافعو عن حقوق المرأة الشيخ احمد الرومي، وملك المتكلمين والميرزا جها نكيزفان الشيرازي رئيس تحرير صور اسرافيل (مهريزي ٢٠٠٢، ٥٢)، وبالرغم من تلك الانجازات على المستوى الحركي والنظمي الا انها لم تحقق تغييرات جوهرية على أوضاع النساء في ايران للمدة الواقعة من ١٩٣٦ ولغاية ١٩٦٣.

ثالثاً / عهد محمد رضا بهلوي١٩٤١-١٩٧٨)

لقد عبرت الحركة النسوية الايرانية عن نفسها في عهد الشاة رضا بهلوي بظهور العديد من الجمعيات والمنظمات مثل منظمة مسار (جديد) والتي أسستها مهرا نجيز دولت شاهي ١٩٥٥ وكذلك الرابطة النسائية لأنصار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي أسستها صافية فيروز ١٩٥٦ وفي ١٩٥٩ تشكلت ١٥ منظمة اتحادا سمي المجلس الأعلى للمنظمات النسائية في إيران وقرر المجلس تركيز جهوده على حق التصويت (صالح ٢٠٠٢، ٣٤٧) ، وعلى المستوى العملي سمح للنساء بالخروج للتعليم والعمل وهنً يضعن حجاب بشكل اقل تقييدا من عهد رضا الشاه كذلك منحت النساء حقوقهن السياسية وحصلت ثلاث سيدات على عضوية المجلس النيابي ثم تعيين وزيرات عام ١٩٦٨وكذلك صدور قانون حماية الأسرة عام ١٩٦٧ ونالت النساء بموجبه حقُ الطلاق، ولم يعد بإمكان الزوج تطليق زوجته من جانب واحد أو اكتساب حضانةً الأطفال بصورة تلقائية عقب الطلاق، وباتت موافقة الزوجة الأولى أو المحكمة شرط للتزوج بأخرى، كما رفع سن زواج الفتيات من ١٣ إلى ١٨ً عاما، و لقيت تلك الإجراءات معارضة حادة من رجال الدين لكن بالرغم من ذلك في كلا العهدين تم إيجاد نخبة نسوية تابعة للدولة (حافظ ٢٠١٨، ٧٢) .

وما يلاحظ على الحركة النسوية قبل (١٩٧٩) بان للتحديثيين العلمانيين دور في نهضة المرأة فكانت حركة علمانية تدعو إلى المساواة والإصلاح الاجتماعي والقانوني وهي جزء من حركة عامة للمثقفين والنخبة من أجل التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي مستلهمة

التطور الحادث في الغرب ورأت تلك الحركة أن الشرط الضروري لنهضة الأمة ومن ضمنها المرأة هو العادات والتقاليد والقيم والمؤسسات السياسية و الاجتماعية و الثقافية فظهرت رموز علمانية في نهاية القرن التاسع عشر تدعوا إلى نهضة المرأة وخروجها من السياق الديني السائد في المجتمع (صالح ٢٠٠٢، ٣٤٧) .

اذن يمكن القول ان مشروع النساء العلمانيات قبل ١٩٧٩ تمثل بحق التعليم ودخول الجامعات وحق المشاركة السياسية والمطالبة بحق التحرر مما ادخله في صراع مع الدين وليس الدولة .وفي الحقيقة كانت قضية تحرير المرأة من حيث السفور والحجاب والعمل والتعليم واصلاح قوانين الزواج والطلاق من اهم القضايا التي تشغل منطقة الشرق الاوسط سواء اكانت في ايران اوفي الدول العربية حيث اخذت في نهاية القرن التاسع عشر بعداً سياسياً فكان الخطاب الكولونيالي حول النساء والاسلام بؤرة اهتمام الامة فظهرت استجابة له لنخبة من المثقفين والموظفين التي تلقت تعليمها في الغرب ، وفي الوقت ذاته ظهرت ردة فعل محافظة وطنية تتمسك بالحجاب والقيم المجتمعية ، كما برز توجه ايديولوجي ثالث اصولي اسلامي يؤكد على ان مكان المرأة هو منزلها (الشطي و رابو ٢٠٠١، ٣٦) .ولكن لا يعني ذلك عدم وجود حركات نسائية ذات طابع إسلامي تطالب بحقوقها في إطار الدين والشريعة لنكن في تلك الحقبة بين ثلاث حركات نسويه إيرانية(علمانية ليبرالية ،إسلامية، شيوعية أو يسارية) .

إذن يمكننا القول ان لطبيعة النظام السياسي وانفتاحه على الغرب فضلا عن تأثير الحركة النسوية الغربية بموجتها الاولى قد اثرت في النسوية الايرانية لتتخذ شكلا علمانياً ليبرالياً .

المبحث الثالث / الحركة النسوية الإيرانية الاسلامية

قدمت الثورة الاسلامية الإيرانية ١٩٧٩ نموذجاً مختلفاً عن نموذج طالبان فيما يتعلق بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية والمدنية فقد خاضت المرأة الايرانية معترك الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ففتحت الثورة باب الاجتهاد خاصة من الناحية السياسية رغم معارضة بعض العلماء والمجتهدين ومن ضمنهن الخميني نفسه الذي وجه برقية للشاه في ١٩ تشرين الاول ١٩٧٩ ندد فيه مشاركتهن السياسية لان حق الانتخاب يخالف الاسلام لكن بعد الثورة نجد له راي وموقف مخالف ويعلن (ان من حق النساء التدخل في الشؤون السياسية وذلك هو واجبهن الديني) ، وبالرغم من فرض الحجاب الا انه ليس كحجاب افغانستان ،وترى الباحثة الايرانية هاله افشر من خلال الخطاب الايراني بان الاسلام ليس ديناً ذكورياً ابوياً وما سيطرة رجال الدين على المؤسسة الدينية الا لأسباب تتولد عن قراءات ابوية سلبية محافظة ومن هنا فالنساء الايرانيات يدعين الى مشروع اجتهاد جديد في موضوع المراة وذلك بسبب تعدد التأويلات

والمنظورات بصدده بين علماء المسلمين (الحيدري ٢٠٠٣، ٣٦٢) ، فلقد عزز القادة الروحيون التقليديون عبر التاريخ الانقسام بين دعاة القوانين والناشطين السياسيين الذين عملوا جاهدين على تحفيز الجمهور والعامة فقربهم من الجمهور ودورهم المؤثر في تشكيل المواقف العامة والمعايير الاجتماعية وحشد الجماهير والمشاركات الشعبية في القضايا الدينية الأخلاقية دليل على أنهم جزء من أي حركة فعالة للنهوض بالمرأة، فقد رفض المتدينون السياسيون الواعون المنظمات النسائية ذات التوجه السياسي الناشط والساعي مؤخرا لوضع إطار لتمكين المرأة في الإسلام، وقد وجد علماء الدين التقليديين تأثير هذه التجمعات محدود لأنها لم تتضمن قادة روحانيون أو من تدربوا على الفقه الإسلامي. لكن الكثير من تلك الجمعيات والمنظمات والسياسيين يلجؤون للحصول على مباركة هؤلاء القادة الدينيين وقد حصلت الكثير من النساء على الدعم من اجل الوصول إلى السلطة وذلك لتفسير القوانين وفقا لرؤية دينية متقيدة بالتفسيرات الدينية الذكورية .

لقد تحددت اهداف ومطالب الحركة النسوية الايرانية بالاتجاهات الفقهية السائدة والتي وجدت لها تطبيقاً عملياً في القوانين والتشريعات الداخلية التي جاءت انعكاساً لهذه الآراء والتي تتمثل بالاتجاهات الاتية (مهريزي ٢٠٠٢، ١٧٢) :

١. الاتجاه التراثي : ومثل هذا الاتجاه كتابات كل من:(احمد الشاهرودي ، محمد صادق الاورمي، يوسف النجفي الجيلاني ، قوام الدين الوشنوي، السيد علي مولانا التبريزي في قضايا الحجاب)، وكل من (عباس علي عميد حسين حقاني، زين العابدين قرباني، ومحمد شبستري ، أبي الفضل النبوي القمي، محمد حسين الطهراني، محمد تقي الاصفهاني) في ما يتعلق بحقوق المرأة السياسية وكذلك حسين المدرس والعلامة المجلسي والامام الخميني قبل ثورة ويمكن تلخيص آراء هذه الاتجاه ونظرياته فيما يلي :-
   - الاعتقاد بفوارق كثيرة بين الطرفين حقوقيا وتكلفيا
   - الاعتقاد بوجود اختلافات كثيرة بين الرجال والنساء في المجال البدني، العقلي، العاطفي و الروحي.
   - تقديم تصور خاص عن كمالات المرأة والاصرار على ملازمة البيت ومناهضة الحضور الاجتماعي للمرأة.

٢. الاتجاه الثاني (الاتجاه الكلامي – الاجتماعي ١٩٦٠ ...) واهم من مثل هذا الاتجاه (علي شريعتي، مرتضى مطهري، ، وافكار الامام الخميني ابان الثورة وبعدها محمد حسين الطبطبائي، اية الله جواد املي ، يحيى نوري،) اما اراء هذا الاتجاه فتمثلت ب :
   - الاعتقاد بالهوية الانسانية المتساوية عند الرجل والمرأة

- الاعتماد بالمشاركة الاجتماعية للمرأة بل رجحانها
- تقديم تفسيرات كلامية عقلانية للاختلافات الحقوقية بين الرجل والمرأة .
- الاعتقاد بوجود اختلافات بين الرجل والمرأة في بعض المجالات تمثل الاختلافات الجسدية والنفسية العاطفية(مهريزي ٢٠٠٢، ٨٢) .

٣. الاتجاه الثالث (الاتجاه الفقهي – الحقوقي ٢٠٠٠ ..) ومثل هذا الاتجاه اية الله الشيخ يوسف الصانعي والدكتور حسين مهربو رواية الله الشيخ ابراهيم الجناتي ...) وأهم آراء هذا الاتجاه (مهريزي ٢٠٠٢، ٩٣) :

- عدم شرط الذكورة في مرجعية (التقليد ورئاسة الجمهورية والقضاء و الولي الفقيه وعدم سد الباب المشاركة امام النساء.
- دية الرجل والمرأة بالقتل متساوية .
- حق المرأة في التعليم وفي سياقة السيارة
- استقلال البنت الباكر في الزواج وجواز خروج المرأة من منزل زوجها بغير اذنه.
- ان الطلاق بيد الرجل الا ان هنالك حالات يمكن للمرأة فيها الطلاق أي ان يكون العسر والحرج في الحياة أو ضمن شروط العقد
- حق المرأة في حضانة الأولاد وعدم الحمل وهنالك اتجاهات معاصرة في حقوق المرأة اثرت افكارها على واقع المرأة من الناحية الاجتماعية القانونية كآراء الشيخ اية الله محمد هادي، معرفت محمد الموسوي البنجوردي (مهريزي ٢٠٠٢، ٩٤-١٠٣) .

وعليه يمكن القول أن الاتجاه الذي ساد في ايران والذي كان له تأثيرا كبير على دور مكانة المرأة الإيرانية هو الاتجاه الثاني، فان الإمام الخميني شخص قضية المرأة تشخيصا مزج فيه بين مسؤولية النخبة والمجتمع معا لذلك ما قدمه في الواقع من محاولة تأصيليه لحقوق المرأة بدا مع اهتماماته الفقهية المرتبطة بالتجديد، فكان حديثه عن المرأة نبذا ثابتة في كتبه ورسائله وخطبته المتعلقة بالأوضاع السياسية والاجتماعية، وتزامنا مع حركة تمكين المرأة في نهاية القرن التاسع عشر، فكان يعتقد أن الإسلام أعطى للمرأة مكان كبير فكان خطابه يمثل تطورا نوعيا فتحدث عن الوعي لدى المرأة المسلمة واستعادتها لذاتها وهويتها(مهريزي ٢٠٠٢، ٩٥) ، أما مطهري وعلي شريعتي اللذان يعدان من منظري الثورة الاسلامية فقد تعاملا مع قضية المرأة بشكل يختلف عن الاتجاه التقليدي الذي اقتصر على مسالة اللباس الشرعي فقد تعاملا مع المرأة وقضاياها في سياقها الاجتماعي فهي جزء من المشروع الاجتهادي لمطهري وكذلك جزء من مشروع علي شريعتي الإصلاحي بالرغم من اختلاف الخلفية الثقافية لمطهري عالم الدين ولأستاذ

اجتماع الأديان وصاحب الفلسفة اليسارية الثورية شريعتي اللذان انطلقا من منظومة فكرية ترى ان اصلاح أحوال المرأة يعود الى اصلاح المجتمع لان سوء أوضاعها تعود الى فساد المجتمع (هاشم ٢٠٠٧، ٢٨-٢٩) لقد قدم كلا من مطهري وشريعتي افكار وطروحات حول قضية المرأة انطلقت من أرضية إسلامية فشكلت تربة خصبة لتطور الخطاب الإسلامي الإيراني تجاه المرأة في الستينيات و السبعينيات من القرن الماضي فضلا عن انهما كانتا مرجعاً للأفكار والخطابات التي تخص المرأة ودورها في المجتمع بعد الثورة ، واكدا على أهمية وعي المرأة بذاتها وبحقوقها وقد بررا قضية الحجاب وزواج المرأة بموافقة الولي انطلاقا من فهم الأسباب وراء تلك الطروحات وقدما نقد لمفهوم تحرير الغرب وفقا للاتجاه الغربي بل كان شريعتي يدعو المرأة ان تقتدي بالزهراء وليس بالنموذج الغربي الذي ارتبط بالحضارة الغربية التي تدمر القيم الدينية والأخلاقية المجتمعية في حين دعى مطهري الى المساواة بين الجنسين وفقاً للرؤية الإسلامية وليس على أساس التشابه وفقا للرؤية الغربية (هاشم ٢٠٠٧، ٣٠-٣٤) لذلك يمكن القول ان الحركة النسوية الاسلامية الايرانية انطلقت من هذه المنطلقات الفكرية الاصلاحية .

اما على المستوى الحركي لقد شاركت النساء الإيرانيات في ثورة ١٩٧٩ مع الرجال وبكافة الطبقات الاجتماعية وعبرن عن عدم رضاهن عن نظام الشاه بمنع ارتداء الحجاب واعتبرنه نظاما ملكيا امبرياليا مرتبطا بالغرب وبعد ١٩٧٩ في آذار شعرت بعض النساء بالخيبة والخذلان من الثورة فشاركن في مظاهرات نسويه جماعية لمدة ٥ أيام دون حجاب تعبيرا على عدم رضاهن عن النظام الثوري وبعد مدة وجيزة قامت مجموعة تضم ١٧ امرأة أوربية أمريكية مصرية من منظمة ترأسها سيمون دي بوفوار وهي اللجنة الدولية لحقوق النساء وصلت إلى مدينة قم الإيرانية وهي المركز الديني الشهير لذلك كان ارتداء الحجاب قبل الثورة في التظاهرات هو رمز للقومية المناهضة للإمبريالية ثم تم خلعة تعبيرا عن رمز للمقاومة النسوية (هاشم ٢٠٠٧، ٤٨-٥٠) بالرغم من تأكيد قائد الثورة الإسلامية (الإمام الخميني) على أهمية المرأة ودورها بقوله : (إن المرأة إنسان عظيم ومربية للمجتمع ويتربى الإنسان بأحضان تلك المرأة وسعادة الدول وشقاؤها تتعلق بالمرأة ودورها فمن المرأة يبلغ الرجل مدارج الرقي والعظمة)، فدور المرأة لا يقتصر على البيت وتربية الأطفال والتعليم بل إن لها دوراً استثنائياً في التجمعات والتظاهرات فكانت الثورة نسائية ثم رجالية أو يرى إن أولوية المرأة في تربية وحضانة أطفالها (عمر وآخرون، ٢٠١٣، ٤) ، لا يعني إن ليس لها أدوارا أخرى فالثورة الإيرانية مدينة في نهضتها إلى المرأة كما يعتقد ويؤكد ذلك بقولة تربى النساء في أحضانهن الرجال الشجعان إن القرآن الكريم يربى الإنسان والمرأة أيضا تربى الإنسان فلا بد أن يكون لها دور في إحياء الفكر المحمدي الأصيل

والافادة منها في إحيائها العلمية والاجتماعية بغية المساهمة الفعالة والناجحة في النهضة كما إن للمرأة دوراً في التربية والتعبئة والجهادية فبالرغم من أنها غير ملزمة بالجهاد ولكن عليها الدفاع عن بلدها ودينها وهذا نابع من الإسلام الذي منحها الحرية والمساواة وحق العمل والتعبير (السلامي، رند ٢٠٢١) ، بالرغم من هذه الرؤية للنساء إلا إن ما أفرزته الثورة هو إعادة تأهيل اجتماعي وأخلاقي عندما علقت قانون الأسرة الصادرة ١٩٦٧ والذي عدل في ١٩٧٥ كما تم تنفيذ السلسلة الأولى من التعديلات لقانون العقوبات ١٩٨٢ إي قانون الحدود والقصاص الذي ألزم المرأة بالالتزام الأخلاقي في الملبس بدورهن أمهات وزوجات وفقا للقانون الحجاب الإلزامي ١٩٨٣ إلا إن ظروف الحرب ١٩٨٠ – ١٩٨١ استلزمت مشاركتها في القطاع العام والخاص وإشراكها مدنيا وسياسيا ،وقد انتقد البعض اظهار السلطات للمرأة بهذا الحال وهو ليس ايمانا بحقوقها وانما لانتصار ما تسميه الثورة والاسلام فقد منعت المناقشات في قضايا المرأة واسكات اصواتهن لكن الواقع لم يغير من تأكيدهن على ذواتهن ومقاومة اسلمة المجتمع والبحث عن التعليم والعمل وممارسة الرياضة واستماع الفن والموسيقى (بيات ٢٠١٤، ٢٠٥–٢١٠) ثم تراجعت تلك الحقوق تدريجيا في عهد احمدي نجادي ٢٠٠٥ – ٢٠١٣ حيث أدخلت حكومته تعديلات مهمة على القانون المدني الخاص بالزواج والأسرة وقانون العقوبات الإسلامي وشكلت موقع نقاش واسع في البرلمان وعلى شبكة الانترنيت (الثقافية ٢٠١٧ ، ٩–١٠) إزاء تلك الترجيحات أنتجت لنا حركة نسويه إسلامية ذات طابع جماهيري مما جعلها اكثر اتساعا من الطابع النخبوي للحركة النسوية العلمانية فقد اكتسبت خبرتها من مشاركتها في ثورة ١٩٧٩ واستطاعت تلك الحركات الإسلامية إن تؤدي دورا مهما وأساسيا وان تبرز بشكل كبير في عهد الرئيس السابق احمد خاتمي ١٩٩٧ حيث دعمته في الانتخابات ودعم الإصلاحيين في مجلس الشورى (الثقافية ٢٠١٧ ، ٧–٨) إي إننا نستطيع القول أنها حركة نسويه إسلامية اصلاحية اي ليس تقليدية ترتكز على ما تنتجه الرجال من أفكار بل أنها تطرح أفكار وأطروحات تتعلق بحقوق المرأة من داخل الإسلام لكن باتجاه تجديدي وليس تقليدي فانضمت في هذا التيار الإصلاحي الكثير من النساء المتعلمات والمتخصصات في المجالات الاجتماعية والثقافية ونساء ينتسبن إلى الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع الإيراني ومن النخبة السياسية الحاكمة وبعض النساء هن من الجيل الأول والثاني للثورة منهن (معصومة ابتكار) التي شاركت في اقتحام السفارة الأمريكية ودخلت (فائزة هاشمي) البرلمان بأصوات تفوق أصوات رئيس البرلمان ناطق مووني فعينت ابتكار في عهد خاتمي مساعدة له في مجال البيئة وعين خاتمي أيضا زهراء شجاعي مستشارة

له وشهدت إيران ارتفاع في عدد النائبات للوزراء والمديرات في الدوائر الحكومية بل حتى في الحوزة الدينية (والاقليمية ٢٠١٥، ٨) .

اما سبب ظهور مطالب للنسوية الإيرانية فلقد كان لأوضاع حقوق الإنسان في إيران وخاصة حقوق المرأة سبباً مباشرا في ظهور الحركات النسوية لكن المرأة في ايران رغم تلك الإنجازات تعاني من العنف الحكومي ففي تقرير نسوي لمنظمة العفو الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وصفت أهم الاضطهادات التي تتعرض لها النساء الايرانيات بما يلي : (والاقليمية ٢٠١٥)

- سجن ناشطات في حقوق الإنسان
- منع دخول النساء إلى ملاعب كرة القدم كمتفرجات
- تقييد النساء ليس بالحجاب فقط وإنما فرض بشكل للحجاب واللباس الشرعي
- تزويج البنات في سن مبكر .
- منع حصول المرأة على وسائل منع الحمل الحديثة حيث فرض البرلمان قيود شديدة
- منع منح الجنسية الإيرانية لأولاد المرأة الإيرانية المتزوجة من رجل غير إيراني
- منع اختلاط الرجال والنساء في الحفلات الخاصة ففي أيار ٢٠١٦ اصدر المدعي العام حكمة بتلقي ٥٩٩ جلدة ل ٣٥ شاب وشابة في قزوين شمال طهران لإقامتهن حفل تخرج جامعي مختلط حيث أدانت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مؤتمرها الصحفي في جنيف ذلك (منظمة العفو الدولية ٢٠١٨) . كل ذلك دفع الحركة النسوية الايرانية أن تحدد مطالبها وانجازاتها بما يلي :

أولا : الحقوق السياسية

تتضمن الحقوق السياسية حقوقها في البرلمان و رئاسة الجمهورية والقضاء والسلطة التنفيذية:-

١- البرلمان:

لقد أكد الامام خميني والمرشد الأعلى علي خامنئي على اهمية مشاركة المرأة السياسية في مجلس الشورى الايراني ففي الدورة الأولى والثانية للمجلس تم انتخاب اربع نساء من اصل ٣٧ مرشحة فاكد قائد الثورة على دخول النساء في المجلس فهو حق وواجب عليهن المشاركة لاقتلاع جذور الفساد والانحطاط الاجتماعي فالإسلام دين سياسي كل شيء فيه سياسي حتى القيادة وطلب خامنئي من الذين يحرمون مشاركة النساء والترشيح ان يتعرفوا على الاسلام الحقيقي لأن من واجب المرأة الشرعي ان تتدخل في امور الدولة وان تدافع عنها وتحافظ عليها ووضح خامنئي في لقاء نشرته صحيفة (جيهان (اسلام) ان عدم دخول المرأة المجلس يدل على ان

المجتمع لم يكن قد تقبل بعد جدوى انتخاب النساء فهو عرف سياسي وليس قانوناً (المتحدة ٢٠١٦) ، وقد عملت الصحف والجمعيات النسائية على المطالبة منذ بداية الحملة الانتخابية بزيادة عدد النائبات في المجلس وهذا ما دعت اليه الدكتورة (زهراء) مصطفوي) ابنة الامام الخميني وصاحبة (جمعية النساء في (ايران) وزاد عدد النساء البرلمانيات في الدورة الرابعة الى (٩) نساء لكن المشكلة تكمن في العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية السائدة التي تواجه المجتمع الايراني اضافة بعض الفقرات القانونية التي منها (موافقة مجلس صيانة الدستور) على ترشيح البرلمان الا انه بشكل عام نلاحظ ارتفاع عدد المرشحات والفائزات عن الاعوام السابقة واغلبهن من اصحاب الشهادات الجامعية العليا والاولية (عباس واخرون ٢٠٠٩، ٩٥) الا ان نسبة التمثيل السياسي لا يتناسب مع نسبة النساء السكانية البالغة ٥٠% فتطالب النساء بزيادة مشاركتهن السياسية فبدأت المدافعات عن حقوق الانسان حملة لتغيير الوجه الذكوري لمجلس الشورى فتقول (جيلا (شريعت) وهي احدى مسؤولات الحملة سواء في مجلس الشورى أو في مجلس الخبراء :

(هدفنا هو النضال ضد التمييز بحق النساء وهدفنا أن تشغل النساء نصف مقاعد البرلمان وهو ما يستلزم تغيير ثقافة الناس من خلال تفسير ثقافة المسؤولين حيث إن المشكلة في ذهنية الرجل بعدم قدرة المرأة على تولي المناصب العليا لذلك تطالب النساء الإصلاحيات بالمساواة في الحقوق حيث إن الترشيح في إيران يتم من خلال ابرز التيارات السياسية فتوجد ٦ مرشحات من أصل ٣٠ على قائمة المحافظين في طهران وثمان لدى الإصلاحيين (عباس واخرون ٢٠٠٩، ٢٣٣) وبرزت أقوى المدافعات عن حقوق المرأة خلال البرلمان السادس الإيراني وحاولت احدى عشرة نائبة من أصل ٢٧ تغيير القوانين الأكثر تحفظاً و في البرلمان السابع قام أعضاء مجلس رئاسة الدستور بمنع النساء ١١ من الترشيح وسمحوا للنساء المحافظات بذلك (النهار ٢٠١٦) لقد امتلكت المرأة الإيرانية القوة والشجاعة في رفضها نتائج الانتخابات ٢٠٠٩ من خلال التظاهرات وعبرت الحركة النسائية عن دعمها للمرشح مير حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق الذي وعد بإصلاحات كثيرة تعطي للمرأة حقوقها السياسية وخاصة تولي المناصب الرفيعة كما أجبرت التظاهرات المرشح الأعلى علي خامنئي بإجراء تحقيق لتقصي نزاهة الانتخابات (جوري ٢٠١٠) وعبرت حفيدة الإمام الخميني زهرا اشرفي عن رفضها ورفض الحركة النسوية الإيرانية ومن بينها جمعية حماية المرأة الإيرانية التي ترأسها إشرافي لفوز احمدي نجادي ٢٠٠٩ في الانتخابات الرئاسية لان فوزه يوثر سلبا على حقوق المرأة في الحرية والمساواة بسبب طرح مشروع تعدد الزوجات دون موافقة الزوجة الأولى (الاستراتيجية ٢٠٠٩) .

لم تقتصر الحركة النسوية على النسوية الإصلاحية بل نلاحظ في الانتخابات البرلمانية التاسعة اعترضت نساء التيار الأصولي على حالة عدم المساواة التي تحكم الفعاليات السياسية حيث من بين ٢٩٠ نائبا فقط (٨) من اعضاء المجلس هن من نساء وقد بلغ وجود النساء في المناصب العليا والدبلوماسية ٧.٢% فكان حضورهن في مجال الصحة والتعليم والتنمية وبقين مهمشات بعيدات عن اللجان القضائية والسياسية والخارجية وفي ٢٠٠٩ شهدت إيران محاولات نسائية لترشيح أنفسهن لكن مجلس صيانة الدستور رفض ذلك بحجة عدم الصلاحية العامة (سلطان ٢٠٠٩) .

كما تعاني السجينات السياسيات في ايران من اوضاع سيئة حيث توجد سجون عديدة تسجن فيها النساء لأسباب سياسية أو لتهم امنية وفقا لرؤية النظام السياسي (حافظ ٢٠١٨) لذلك ظهرت العديد من الحركات النسوية السلمية ذات المطالب الاجتماعية والسياسية (حركة تعليم النساء ، حركة لا للحجاب، حملة مليون امضاء) (المرأة ٢٠١٦) ، فقد تم استيحاء حملة مليون توقيع من نجاح الحملة المغربية حيث جمع مليون ناشط من الرجال والنساء في المدن والمحافظات الايرانية للضغط من أجل حقوق المرأة وواجهت الحركة مقاومة شديدة من قبل السلطة لكن عادت من جديد في عهد روحاني لإعادة الحقوق التي استلبت في عهد نجادي وبعد أن قدم روحاني تعهدات بذلك لإنهاء التمييز العنصري في الجامعات ومعالجة القوانين التميزية وتوفير فرص عمل للنساء وتخفيف العقوبات على الملبس لكنها مازالت قيد الدراسة (حسيني، ناهيد ٢٠١٨) ، إذن لا حضنا وجود حراك نسائي من داخل الحركات الإسلامية ومن نسويات متخصصات في الفقه حيث ترى ان الشريعة قادرة على التكيف مع الكثير من احتياجات المرأة في أمور الزواج والطلاق والميراث (منال وآخرون ٥,٢٠١٣) اذن المشكلة هنا في مشاركة المرأة البرلمانية لا تعود الى ان الدستور يمنعها من ذلك وانما لأسباب دينية و ثقافية واجتماعية.

٢- القضاء :

بعد الثورة تم تحويل النساء اللاتي يعملن في منصب قضائي الى اعمال ادارية لان القوانين في الجمهورية الاسلامية تمنع ذلك الا في حدود ضيقة فقد سمح للنساء العمل كمستشارات في المحاكم ونيل درجة القضاء دون رئاسة الحكم الا ان تطوراً حدث في عام ١٩٨٣ حيث سمح لهن ذلك وبهذا يمكن أن يكن مستشارات لديوان العدالة الادارية والمحاكم المدنية الخاصة وقضاة التحقيق ومكاتب المحاماة ويمكن ان يعملن في تدوين قانون المحاكم ورعاية صغار المحاميين فعينت أربع قاضيات في طهران في محكمة شؤون الاسرة وفي ١٩٩٨ تم تعيين امرأة في منصب القائم بأعمال المدعي العام في المحكمة العليا لذلك كان النقد الموجة من الحركة النسوية

الايرانية هو عدم تراس المرأة للمحاكم القضائية بكافة انواعها وبذلك تكون المرأة الايرانية قد تكون شغلت جميع المناصب القضائية باستثناء رئاسة المحكمة واصدار الاحكام وذلك وفقا لشبه اجماع فقهي تتبعه في ذلك القوانين العادية (عباس واخرون ٢٠٠٩، ١٧٣) .

٣- السلطة التنفيذية

وتتضمن :

١. القيادة (ولي الفقيه) حيث تتضمن المادة ٥ و ١٠٩ بعدم اشتراط الذكورية في اختيار ولي الفقيه وانما تطلب الاهلية العلمية والعدالة والورع للازمتان لقيادة الامة الاسلامية والقدرة والشجاعة والتدبير أي الفقه أو العدل والاهلية العلمية ثلاث شروط لاختيار ولي الفقيه من قبل مجلس الخبراء وليس شرط الذكورة لكن التفسيرات الفقهية تشترط الذكورة في ولاية الفقيه.

٢. **الوزراء ورئاسة الجمهورية**

تتضمن المادة ١٣٣ من الدستور عدم وجود أي مانع في توزير النساء اما المادة ١١٥ من الدستور فتنص على اختيار رئيس الجمهورية من بين الشخصيات الدينية والسياسية ومهمة ادارة السلطة التنفيذية وتطبيق مواد الدستور واثير الجدل هو مفردة الشخصيات فالبعض عدها للرجال دون النساء (عباس واخرون ٢٠٠٩، ٢٣٣) لقد تزايد إعداد النساء في السلطة التنفيذية بتشجيع من الرئيس هاشمي رفسنجاني خاصة اثناء الحرب العراقية الايرانية فعين السيدة شهلا جيدي ١٩٩٣ مستشارة له واستمر ذلك في عهد خاتمي حيث عين معصومة ابتكار ١٩٩٧ نائبة له ورئيسة لمنظمة حماية البيئة كما عين زهرا شجاعي مستشارة له وبلغ عدد النساء في منصب مدير عام في وزارات الحكومة عام ٢٠٠٢ ((١١٦٨) امرأة من اجملي العدد (١١٧١٦) واغلبهن في الصحة والاقتصاد والصيدلة وتتراوح اعمارهن من بين (٣٠ - ٤٤) أي نسبة القياديات بلغت ٤% اللاتي تولين منصب وزير ونائبة وتعد طهران وجبلان وهرمزان واذربيجان الغربية من أكثر المحافظات التي تعمل فيها النساء وفي عام ٢٠٠٠ عين وزير الداخلية الايراني عبد الواحد الموسوي السيدة رحمت روماني حاكمة لمنطقة سروستان وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب منذ انتصار الثورة الاسلامية في العام ١٩٧٩ وفي ١٩٩٨ سمح مجلس الثورة انضمام النساء الى الشرطة الداخلية (عباس واخرون ٢٠٠٩، ٢٣٤-٢٣٦) اما رئاسة الجمهورية فبقيت حكرا على الرجال ففي ١٩٩٧ و ٢٠٠٥ رشحت ثمان نساء لرئاسة الجمهورية لكن مجلس صيانة الدستور رفض ترشيح بعض النساء بحجة عدم الصلاحية وان مفردة الشخصيات هي تخص الرجال وليس النساء وهنا برز دور الحركة النسوية في الاعتراض على هذه التفسيرات اللغوية فقام تجمع من حزب (جمعية ايران الغد في عام ٢٠٠٤ بمظاهرة اعتراض على تفسير(

مفردة رجال السياسة) لصالح الرجال واكدن انها تعني الرجال والنساء ، لقد كانت تلك الفقرة موضع اتفاق الناشطات النسويات في التيار (الاصلاحي والمحافظ) فقد ظهر خطاب نسوي ايراني مختلط يتألف من اصلاحيات شهيرات ومن محافظات يوكدن على ان المسالة سياسية واجتماعية وليست شرعية .

ثانيا : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

١. حق التعليم والعمل:

لقد ارتفع المستوى التعليمي للنساء الايرانيات خاصة التعليم الثانوي والجامعي من ٤٩% عام ١٩٩٧ الى ٩٥% عام ٢٠٠٢ مما انعكس ايجابا على ارتفاع نسبة عمل النساء المتعلمات لترتفع النسبة من ١٧,٣% في عام ١٩٩٦ الى ٣٢.٥ عام ٢٠٠٤ ويعود ذلك الى سياسة التميز الايجابي التي اتبعتها ايران (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) والمقصود بها مجموعة البنا والاطر والتعليمات القانونية والصيغ التنفيذية والعملية المتبعة لإخراج مجموعة اجتماعية وسياسية ودينية و جنسائيه خاصة من وضع غير مرغوب فيه الى وضع يحقق فيه النمو والازدهار (مجموعة باحثين ٢٠١٣، ٧٨–٧٩ و عباس واخرون ٢٠٠٩، ٩٣–٩٥)، وتشكل نسبة الطالبات اليوم ٦٠% من نسبة طلبة الجامعات البالغة ٣.٢ مليون، اما المعلمات في المدارس فتبلغ نسبتهن ٦٠% من نسبة المدرسين (عنبري ٢٠٢٢) .

الا انه بالرغم من ارتفاع مستويات التعليم الذي يعود الى سياسة التعليم العالي التنموية الا انهن يعانين من ارتفاع نسبة البطالة في سوق العمل والذي ترجعه بعض الحركات النسوية الى اتهام نظام ادارة البلاد للذكورية وبالرغم من خطط التنمية التي وضعت بعد الثورة الاسلامية الا ان مشاكل النساء في سوق العمل لم تحقق مستوى المطلوب اضافة الى انه ثمة فكر يشجع عمل النساء بعد الثورة في المجال الخاص بدلا من الحضور في المجالات الاقتصادية العامة التي كان يتوقع لها ان يكون دورا في المجال العام خاصة بعد قيام الحرب العراقية الايرانية التي يفترض فيها استبدال مواقع الرجال للنساء الا ان هذا الاستبدال لم يتحقق في الواقع (عنبري ٢٠٢٢، ٤٠٢–٤٠٧) ، وعليه يلاحظ ارتفاع نسبة بطالة النساء مقارنة مع الرجال الذي يرجعه البعض الى ارتفاع عدد السكان أو الى المورثات الثقافية والاجتماعية السائدة حيث تعاني المرأة من تمييز جنوسي في سوق العمل بالرغم من تأكيد الدستور الإيراني على مساواة المرأة والرجل الا ان المادة ١١٧ من القانون المدني تمنع عمل المرأة في حال عدم رضا الزوج ويمكن ان نحدد اهم مشاكل البطالة التي تواجه المرأة الايرانية بما يلي(عنبري ٢٠٢٢، ٢٩٤–٣١٢) :

١. صادق مجلس الشورى الايراني عام ١٩٨٣ على قانون عمل النساء للدوام الجزئي وبنصف راتب مع احتساب مدة العمل الجزئي كدوام كامل ولها نفس الحقوق الترفيعية والتقاعدية الا انه لا يشمل الموظفات بالعقد الحكومي.
٢. بالرغم من هذا التشريع الا انه لا توجد ضمانات تنفيذية كافية لتطبيق قانون عمل النساء بدوام نصفي في القطاع العام بسبب مشاكلها وقيودها وعدم توفير الظروف للازمة لتطبيقه في حين لو طبق فانه سوف يوفر فرص عمل للعديد من النساء بما يعزز العدالة ويعزز متطلبات الاسرة .
٣. ان مسؤولية المرأة في تربية الاطفال او رعاية كبار السن في الاسرة شكل عائق امام دخول المرأة المجال العام والاقتصادي خاصة الانشطة التجارية والربحية.
٤. ان عمل نساء المدينة يكون في القطاعات الصحية والخدمية والصناعية في حين المرأة في الريف يكون في عمل الزراعة والصناعات اليدوية والعائلية لذلك تكون نسبة بطالة نساء المدن أكبر من بطالة نساء الريف
٥. أن نسبة بطالة النساء من حملة الشهادات العليا هي اعلى من نسبة الرجال وكذلك معدل بطالة النساء في المدن هي الأكبر مقارنة مع الرجال .

اذن يمكن القول أن وجود البطالة النسوية لا يعود الى الشريعة الاسلامية بل ان الاسلام حث الرجل والمرأة على العمل ولم يضع عراقيل امامها بل اعطائها حق التملك والتسلط على أموالها ولكن وضع بعض الضوابط على المرأة منها الالتزام بالعفاف بين الجنسين او الحفاظ على حجابها، اما المادة ١١١٧ فهي تعود الى الشريعة الاسلامية التي تستوجب موافقة الزوج عند خروج الزوجة من المنزل وهذا يعني قوامة الرجال هي داخل المنزل فقط وليس على حقوقها المالية والاجتماعية بل يجب على الرجل النفقة على زوجته لذلك نلاحظ أن الشريعة الاسلامية اعطت الصلاحية ليقرر ما هو الانسب والاصلح للأسرة خاصة عندما يكون هناك تزاحم او مصلحة أو لمنع مفسدة لذلك فان هذه المادة تنسجم مع أصول الشريعة الاسلامية (عباس واخرون ٢٠٠٩، ٢٤٥-٢٥٦) .

اذن تتمتع المرأة الإيرانية بحق العمل فقد شرعت الكثير من القوانين التي تضمن حقوقها والتي هي انسب القوانين مقارنة مع القوانين في الدول الغربية والاسلامية فلا توجد أي قيود على حق عمل سوى قيد شرعي للنساء المتزوجات وليس جميع النساء بل ان السياسة التعليمية الايرانية الناجحة قد ساعدت النساء المتعلمات من دخول سوق العمل وعليه فان ما تحتاجه المرأة الايرانية

وفقا لرؤية الحركات النسوية هو مزيد من السياسات العامة التي تمكن المرأة من مواجهة مشكلة البطالة التي تواجه المجتمع ككل .

اما العنف الاسري فلقيت العديد من الفتيات والنساء في طهران حتفهن على يد أحد أفراد عائلاتهن فيما يعرف بـ"جرائم الشرف" وعادة ما يفرض القانون الإيراني عقوبات مخففة على مرتكبيها، ما دفع بعدد من المنظمات والنشطاء إلى التحذير من أن هذه القوانين تمثل تشجيعا على تعنيف المرأة وانتهاكا لأبسط حقوقها لذلك يسعى البرلمان الايراني الى اصدار تشريع يحكم على الرجل القاتل بالسجن١٥ عاماً في حالة تنازل الاهل عن عقوبة الاعدام (ايست ٢٠٢٣) .

٢. الحجاب

كانت ومازالت قضية الحجاب من القضايا الأكثر اثارة للشارع الإيراني فيعد الحجاب من الحقوق والحريات الشخصية فهو يمثل مؤسسة نظامية اجتماعية تقوم على التزام النساء المنزل(المجال الخاص) وعدم الظهور في المجال العام وارتبط ذلك بمجموعة من القيم والسلوكيات التي تمنع اختلاط النساء بالرجل ومنع خروجهن للمجال العام لذلك ظهرت دعوات لنهضة المرأة وتفكيك الحجاب (الشادر) في ايران ومن هؤلاء الذين دعو الى ذلك (احمد كسرافي)، كما اعتبر رفع الحجاب رمز البلوغ بلوغ ثورة النساء وكان ذلك ابان الثورة الدستورية ١٩٠٦ حيث كان الحجاب يمثل غطاء مادي واجتماعي شامل للمرأة في حين منع الشاه الحجاب ١٩٣٦ في الأماكن العامة (صالح ٢٠٠٢، ٣٥٣) ،وبعد قيام الثورة الاسلامية ١٩٧٩ شرعت المادة ٦٣٨ التي تتضمن قانون فرض الحجاب وتعاقب المرأة التي لا تلتزم به في الاماكن العامة بالحبس (١٠-٦٠ يوم وغرامة مالية قدرها ٥٠ - ٥٠٠ دولار) (حافظ، فاطمة ٢٠١٨) ، ودخلت المرأة الايرانية مرحلة من الصراع مع قضية الحجاب ففي الاشهر الاولى من عام ١٩٩٠تم القبض على ٦٠٧ امرأة في طهران واجبرت ٦٥٨٩ امرأة على تقديم اقرارات مكتوبة و ٦٤الف امرأة وجهت اليها عقوبة انذار (بيات ٢٠١٤، ٢١٤)، لذلك شاركت النساء في تظاهرات عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ فظهرت مجموعة فتيات تخلع الحجاب بشكل علني مما ادى الى اعتقالهن ومعاملتهن وفقا للمادة ٦٣٩ وليس ٦٣٨ وهي المادة التي تتعلق بالفحشاء والمجاهرة فيها التحريض على المعصية و عقوبتها (٢ - ١٠ عام) واطلق عليهن فتيات شارع الثورة (الايرانية ٢٠١٨)وظهرت داخل إيران، في السنوات القليلة الماضية، حركة مناهضة لقوانين الحجاب الإلزامي، حيث أظهرت النساء والفتيات عن تحديهن لهذه القوانين، فيقفن في الأماكن العامة ويلوحن بأغطية رؤوسهن التي يرفعنها على رؤوس العصي بصمت، أو ينشرن أشرطة فيديو يظهرن فيها وهن يمشين في الشارع ويظهرن شعرهن ،وانضم إلى هذه الحركة رجال أيضاً، كما انضمت إليها نساء

يرتدين الحجاب بمحض إرادتهن نظراً لأن الحركة تعنى في الأساس الحق في الاختيار: بحق المرأة في أن تختار ما ترتدي دونما مضايقات أو عنف أو تهديدات أو سجن ، ولجأت السلطات الايرانية في كانون الثاني ٢٠١٨إلى شن حملة اعتقالات للرد على هذه الحركة وألقت القبض على ما لا يقل عن ٤٨ من المدافعين عن حقوق المرأة، بمن فيهم أربعة رجال. وتعرض بعض هؤلاء للتعذيب وحكم عليهم بالسجن أو بالجلد، عقب محاكمات شديدة (الدولية ٢٠١٩) وشهدت ايران منذ أيلول ٢٠٢٢ تظاهرات شملت اغلب المدن الايرانية احتجاجاً على مقتل الشابة الإيرانية مهسا اميني بعد اعتقالها من قبل شرطة الآداب لمخالفتها قوانين الحجاب الالزامي واستمرت التظاهرات والمعارضة من كل الايرانيات وليس المتبنيات للفكر النسوي فقط و الى يومنا هذا بل شملت رد فعل على عدم الالتزام بالحجاب او عدم ارتدائه (زماني ٢٠٢٣) .

وعليه يمكن القول ان هذه الدعوات هي من خارج النسوية الاسلامية فلأخيرة تراعي الشريعة الاسلامية والواقع الاجتماعي وعلية قد تكون تلك النساء قد تأثرن بالفكر الغربي والحركات النسوية الغربية اضافة الى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي.

٣. الممارسات الثقافية والنشاطات الرياضية

لم تستسلم المرأة في مجال الرياضة فلم تمنع صعوبة ارتداء الحجاب ممارستها الرياضة ففي عام ١٩٩٤ تم تأسيس اول كلية للتربية البدنية للنساء وعام ٢٠٠٠ تم تنظيم اول فريق نسوي لكرة القدم (بيات ٢٠١٤، ٢١٣)، لكن تمنع المرأة من دخول ملاعب كرة القدم كمشجعات كما ان الرياضة النسوية هي منفصلة عن الاختلاط مع الرجل كذلك هناك دعوات لفصل الجامعات كذلك الموسيقى والغناء فهو من المحرمات على الجنسين (الصمادي ٢٠١١) لذلك تطالب الحركات النسوية برفع تلك القيود القانونية التي تمنع الاختلاط .

٤. حقوق الزواج والطلاق

تتمتع المرأة الإيرانية باهتمام الدستور الايراني الذي أكد على اهمية الاسرة ودور الزوج في النفقة على زوجته وحقها في الطلاق في حال عدم النفقة أو لسبب حرج أو عسر و الزوج مسؤول عن توفير المهر اما موضوع تجهيزات الزواج فالمرأة التي تجهز له واصبح عادة اجتماعية ان يوقع الزوج على ايصال التجهيزية حيث تعيد المرأة في حالة الطلاق الاثاث اضافة الى مهرها والذي كان في السابق يمتنع الزوج من الاعتراف بوجود الجهاز كذلك تطالب المرأة بأجر المثل اي اجور عمل المنزل الذي كانت تقوم به كأمر زوجي وليس تبرعا كذلك الزوج الذي يطلق زوجته دون عذر مقبول عليه ان يعطيها نصف ما يملك (عباس واخرون ٢٠٠٩، ١١٦-١٢٥) بالرغم من هذه الامتيازات القانونية والاجتماعية التي تتمتع بها المرأة الا ان مطالب

الحركة النسوية تمتثل ببعض الفقرات والقوانين التي ترى فيها تقييد لحريتها او انتقاص من كرامتها ومن هذه القوانين (الخميسي ٢٠١٥) .

- المادة (١١) منع السفر الا بالموافقة الزوج وان كانت غير متزوجة وبعمر أقل من ٤٠ عاما عليها موافقة الاب او الاخ
- المادة (٨٣) قانون الحدود / ان عقوبة الزنا هي الجلد مائة جلدة للذكور غير المتزوجين والانثى الائمة ترجم حتى الموت أي تمييز ذكوري حتى في قانون العقوبات
- المادة ٢٠٩ ان حياة المرأة تبلغ دية نصف مقدار دية حياة الرجل اما عقوبته الرجل الذي يقتل المرأة علية دفع دية لعائلة الضحية كتعويض.
- المادة ١٠٥ عدم خروج الزوجة الا بعد موافقة الزوج .
- المادة ١١٣٣ للزوج حق الطلاق زوجة بدون تبليغ أو تبنيه
- ١١٤ الرجل المتهم بالزنى يغمر في حفرة الى الخصر وليرجم وأن تمكن الهروب سيترك اما المرأة فتعمر في حفرة لحد العنف وترجم وان هربت تعدم بالرصاص.
- المسؤولية الجنائية للأنثى ١٠ سنوات الذكور ١٤ عاما اي عام البلوغ .
- المادة ٤٤ حظر التعقيم الطوعي كوسيلة لمنع الحمل
- المادة ٣١٥ يكافئ القضاة المعنيين في قضايا الاسرة بعلاوات ان توصلوا الى الصلح وليس الطلاق.
- تعدد الزوجات الزواج المؤقت.
- العنف المنزلي من قبل الزوج او والدته.
- عدم المساواة في الارث.

الخاتمة والاستنتاجات

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات –

- ترجع جذور النسوية الى الفكر والممارسة الغربية في القرن السابع عشر الا انها تبلورت بشكل علني وبارز في القرن التاسع عشر مما اثر في المجتمعات العربية والاسلامية في بلدان الشرق الاوسط ومنها ايران التي هي محل دراستنا لتتخذ اشكال وانواع من الحركات النسوية سواء اكانت علمانية (ليبرالية، اشتراكية، ماركسية، ما بعد النسوية ..) او اسلامية (محافظة واصلاحية) الانها تختلف في كثير من الاهداف والقضايا خاصة في قضايا الاسرة.

- لقد كان للمتغيرات الدولية والاقليمية اثرها في النظام السياسي الايراني في عهد الشاه من حيث علاقته بالغرب التي جعلته يتبع نظام التغريب في الحياة المدنية والسياسية خاصة في قضايا النساء كقضية السفور ومنع ارتداء الحجاب في الاماكن العامة وحق العمل والتعليم والذي ترك اثره في النساء الايرانيات لتأثرهم بالموجة النسوية الغربية الاولى باتجاهها الليبرالي العلماني فكانت المطالب متماثلة في حق العمل والتعليم والسفر والسفور وقضايا الزواج والطلاق بسبب نظام التحديث الذي اتبعه الشاه والذي دفع النساء بالمجال العام .
- لم تكن النسوية الايرانية مكتفيه بدور النساء للتعبير عن مطالبهم من خلال الطروحات الفكرية المتمثلة في الكتب والمجلات .. او في الممارسة العملية التنظيمية في الجمعيات والتجمعات النسوية بل كان لبعض الرجال دور مؤيد لهذه الاتجاهات الفكرية والعملية عكسته كتاباتهم الفكرية .
- لقد استندت القوانين والتشريعات التي تتضمن حقوق المرأة الايرانية الى اتجاهات فقهية مختلفة متأثرة بالمذهب السائد.
- تنوعت النسوية الايرانية بعد الثورة الاسلامية لتكون ليبرالية واسلامية الا ان النسوية الاسلامية هي الأبرز في الواقع الايراني لكنها انقسمت ما بين نسوية محافظة تقليدية ترى أنه ليس من الضروري خروج المرأة للمجال العام ومشاركتها الرجل في الحياة السياسية او في العمل والاختلاط فركزت على ان يكون دور المرأة في المجال الخاص والالتزام بقضية الحجاب والسفور وما بين حركة نسوية اسلامية اصلاحية تجديدية ركزت على الحقوق السياسية كحق المشاركة السياسية وتولي المناصب العليا كالولاية العامة التي تمنع المرأة توليها والمحاكم القضائية و رئاسة الجمهورية وحق تنوع التخصص الجامعي وعدم التمييز بين الاختصاصات او تقسيم التعليم الى تخصصات ذكورية وانثوية .
- مازالت المرأة الإيرانية تعاني من التعسف والتمييز في كثير من القوانين التي تتبنى تفسيرات متشددة و المتعلقة ببعض الحقوق الاجتماعية كحق السفر وحق خلع الزوج وحق الزواج من دون موافقة ولي الامر وتخفيف الخناق على قضايا الحجاب الذي يعد اهم القضايا التي تواجه النظام الإيراني الان والتي مازالت اثارها مستمرة من خلال التظاهرات التي تشهدها ايران بين حين وآخر والتي اوجدت دعماً من النسويات الايرانيات ولكنه ليس من النسوية الاسلامية الاصلاحية البارزة بعد الثورة الاسلامية وانما عبرت عن نوع من الحركات الاجتماعية غير المنظمة والتي يسميها اصف بيات الاميركي الجنسية والايراني الاصل بالزحف الهادئ ، لذلك هي بحاجة الى استراتيجيات و سياسات عامة تتضمن فيه كوتا

نسائية داخل البرلمان اوفي المؤسسات الحكومية الأخرى بالإضافة الى تعديل بعض التشريعات التي تحرمها من بعض الحقوق السياسية والاجتماعية من اجل ضمانات اكبر لحقوقها كحق رئاسة الجمهورية.

- لقد وجدت النسوية الايرانية تأييد من قبل المجتمع الدولي الغربي خاصة ومن قبل المنظمات الاقليمية والدولية الداعمة لحقوق المرأة لتقاربها في الافكار والرؤى المتضمنة حقوق المرأة الايرانية حتى وان كانت ذات اتجاه اسلامي اصلاحي لأنه اكثر انفتاحا وقرباً في بعض الاهداف والافكار من المنظومة الغربية في ما يتعلق بحقوق الانسان والمرأة بشكل خاص على خلاف من الاتجاه التقليدي الذي يضع المرأة الايرانية في داخل تفسيرات المنظومة التشريعية الاسلامية الذكورية المستندة الى تأويلات وتفسيرات الطروحات الاسلامية المتشددة.

المصادر باللغة العربية :

١. أبو بكر، أميمة . ٢٠١٣. *النسوية والمنظور الاسلامي اضافة جديدة للمعرفة والاصلاح*. القاهرة: مؤسسة المرأة والذاكرة.

٢. الامم المتحدة. ٢٠١٦. *مفوضية حقوق الانسان تدين جلد ٣٥ شاباً وشابة في ايران*. ٣١ آيار. https://news.un.org/ar/story.

٣. الجهني، ملاك. ٢٠١٥. *قضايا المرأة في الخطاب النسوي المعاصر*. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

٤. الحيدري، ابراهيم. ٢٠٠٣. *النظام الابوي واشكالية الجنس عن العرب*. بيروت: دار الساقي.

٥. الخضري، انور قاسم. ٢٠٠٦. *الحركة النسوية في اليمن*. السعودية: دار رسالة البيان. www.al kutubcat.com.

٦. الخميسي، عضيد جواد. ٢٠١٥. *المرأة الإيرانية بين عنف الدولة وعنف المنزل*. ٢٥ ٦. https://www.ahewar.org/.

٧. السلامي، رند. ٢٠٢١. *المرأة والجندر*. بغداد: مكتبة الليدر.

٨. الشطي، نورالضحى ؛ رابو ، انيكا. ٢٠٠١. *تنظيم النساء الجماعات النسائية الرسمية و غير الرسمية في الشرق الأوسط*. بيروت: دار المدى.

٩. الصمادي، فاطمة. ٢٠١١. "المضامين النسوية في سينما المرأة الإيرانية." *مركز الأبحاث العلمية و الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط*. ٢١ ديسمبر . https://search.emarefa.net/.

١٠. المعهد الدولي للدراسات الايرانية. ٢٠١٨. *هل تستطيع الحركة النسائية الجديدة في ايران تغيير وضع المرأة*. ٠٥ ٠٤. https://middle-east-online.com.

١١. اندرو هيود. ٢٠١٢. *مدخل الى الايديولوجيات السياسية ، ترجمة محمد الصفار* . القاهرة : المركز القومي للترجمة.

١٢. بالودى، ميشيل ا. ٢٠١٨. *النسوية وحقوق المراة حول العالم ، ترجمة خالد كسروي*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
١٣. بعلي، حفناوي. ٢٠٠٩. *مدخل نظرية النقد النسوية وما بعد النسوية*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
١٤. بورديو، بيار. ٢٠٠٩. *الهيمنة الذكورية ، ترجمة سلمان فعفراني*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٥. بيات، اصف. ٢٠١٤. *الحياة سياسة كيف يغيربسطاء الناس الشرق الأوسط ، ترجمة احمد زايد*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.
١٦. جاد، اصلاح. ٢٠١٢. *النسوية بين العلمانية والاسلامية ، عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية ،*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
١٧. جريدة النهار. ٢٠١٦. *في إيران... هل تحصّل النساء دوراً أكبر في الحياة السياسية؟* ٢٥ ٢. https://www.annahar.com/arabic/article/.
١٨. جوري، مريم. ٢٠١٠. *حقوق المرأة في ايران*. مارس. https://www.maryam-rajavi.com/ar/viewpoints.
١٩. حافظ، فاطمة. ٢٠١٨. "الحركة النسوية الإيرانية: سياقات التحديث والأسلمة." *مجلة الدراسات الايرانية* (المهد الدولي للدراسات الايرانية) العدد الثاني: ص ٧٠ – ص٧١.
٢٠. حسيني، ناهيد. ٢٠١٨. *الحركات الاجتماعية الجديدة وإيران ترجمة عادل حية*. www.ahewar.org.
٢١. حيدر، خضر. ٢٠١٩. "مفهوم الجندر." *مجلة الاستغراب* (العدد ١٦،): ص٢٨٦.
٢٢. رودكر، نرجس. ٢٠١٩. *الحركة النسوية : مفهومها اصولها النظرية وتياراتها الاجتماعية ، ترجمة هبة ظافر*. بيروت: المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية.
٢٣. سلطان، عامر. ٢٠٠٩. *حفيدة الخميني لبي بي سي: لن نستسلم*. ١٥ يونيو . http://news.bbc.co.uk/.
٢٤. صالح، اماني. ٢٠٠٢. *المرأة المسلمة بين قرنين الانجازات والتحديات*. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
٢٥. صغير ، نبيل محمد ؛ اكدير، وليند ؛. ٢٠١٣. *اشكالية الهوية والمساواة في مابعد النسوية ، عن كتاب خطابات المابعد: في استنفاد او تعديل المشروعات الفلسفية لمجموعة بحثين، ط١*. الجزائر : منشورات الاختلاف.
٢٦. عباس ، دلال واخرون. ٢٠٠٩. *المرأة والاسرة في الدستور والقوانين الايرانية*. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
٢٧. عدنان زماني. ٢٠٢٣. *بعد انتفاضة مهسا.. إيران إلى أين؟* ٠٣ ابريل. https://www.alaraby.co.uk/.
٢٨. عنبري، صابر غل. ٢٠٢٢. *المراة الايرانية في المشهد الداخلي الساخن*. ١٩ أكتوبر. https://www.alaraby.co.uk/society.
٢٩. عوض، يونس. ٢٠١٢. "النسوية الاسلامية : وؤية تحليلية من واقع الادب المعاصر." *مجلة الروزنة* العدد العاشر: ص ٦٦ – ٦٨ .

٣٠. فورت، ريان. ٢٠٠٤. *النسوية والمواطنة، ترجمة ايمن بكر وسمرالشيشكلي*. القاهرة: المشروع القومي للترجمة.
٣١. قرامي، امل. ٢٠١٢. *النسوية الاسلامية عن كتاب النسوية العربية رؤية نقدية*. لبنان: مركز دراسات المرأة العربية و تجمع الباحثات اللبنانيات.
٣٢. كوماري، جاياواردينا ؛ ضحوك، رقية؛. ٢٠١٦. *النسوية والقومية في العالم الثالث*. دمشق: دار الرحبة للنشر والتوزيع.
٣٣. متمسك، رضا. ٢٠١٣. *الحركة النسوية الاسلامية حقائق وتحديات عن كتاب :مجموعة باحثين ، المراة وقضيايها : دراسات مقارنة بين النزع النسوية والرؤية الاسلامية ،ط٢*. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكرالاسلامي.
٣٤. مجموعة باحثين. ٢٠٠٩. *الايديولجيات السياسية*. دمشق: الهيئة السورية العامة للكتاب.
٣٥. —. ٢٠١٣. *عمل المرأة مقاربات دينية واجتماعية*. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
٣٦.محمود ، هند ؛ طنطاوي، شيماء. ٢٠١٦. *نظرة للدراسات النسوية*. مصر : منظمة المشاع الإبداعي.
٣٧. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ٢٠٠٩. *محللون المرأة اكبر الخاسرين في الانتخابات الايرانية*. ١٨ ٤.
٣٨. مركز الدراسات الدولية والاقليمية. ٢٠١٥. *التغيير الاجتماعي في ايران بعد حقبة الخميني*. قطر : مركز دراسات الدولية والاقليمية.
٣٩. مكتبة المعارف الإسلامية الثقافية. ٢٠١٧ . "المرأة في فكر الخميني." *مجلة الطاهرة* (العدد ٢٨): ص ٩ – ص ١١.
٤٠. منظمة العفو الدولية. ٢٠١٨. *التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية (٢٠١٧، ٢٠١٨)*. بريطانيا: المكتبة البريطانية.
٤١. —. ٢٠١٩. *ايران قوانين الحجاب الالزامي رقيب على حياة المراة*. ٢٨ ٠٥. ./https://www.amnesty.org
٤٢. مهريزي، مهدي. ٢٠٠٢. *نحو فقه للمرأة يواكب الحياة*. بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع السلسلة: قضايا إسلامية معاصرة.
٤٣. ميدل ايست. ٢٠٢٣. *إيران تداري انتهاك حقوق المرأة بتشديد قوانين حمايتها من العنف*. ١٠ ٠٤. ./https://middle-east-online.com
٤٤. هاشم، عزة جلال .2007 .*المشاركة السياسية للمراة الايرانية* .الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
٤٥. وآخرون، منال عمر. ٢٠١٣. *تعزيز أوجه التازر من اجل النهوض بحقوق المرأة في مرحلة ما بعد الصراعات في الدول المسلمة*. الولايات المتحدة: معهد بروكنجر.
٤٦. وثائق لجنة المرأة. ٢٠١٦. *السجينات السياسيات ووضع الاجنحة النسائية في السجون الإيرانية*. ٢٥ نوفمبر . ./https://women.ncr-iran.org
٤٧. ولسنكرافت، ماري. ٢٠١٥. *دفاع عن حقوق المراة ، ترجمة عبدالله فاضل وعلي صارم*. دمشق: دار الرحبة.

٤٨. ولفورد، ريك. ٢٠٠٩. *النظرية النسوية عن كتاب الايديولوجيات السياسية لمجموعة باحثين ، ترجمة عباس عباس*. سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب.

٤٩. ويكيبيديا. ٢٠١٩. *الحركة النسائية الإيرانية*. ايران: الموسوعة الحرة.

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Abu Bakr, Omaima. 2013. *alnasawiat walmanzur alaslamiu adafatan jadidat lilmaerifat walaslahi* [*Feminism and the Islamic Perspective: A New Addition to Knowledge and Reform*]. Cairo: Women and Memory Foundation.
2. The United Nations. 2016. The Human Rights Commission condemns the flogging of 35 young men and women in Iran. May 31. https://news.un.org/ar/story.
3. Al-Juhani, Malak. 2015. *qadaya almar'at fi alkhitab alnisawii almueasiri* [*Women's Issues in Contemporary Feminist Discourse*]. Beirut: Nama Center for Research and Studies.
4. Al-Haidari, Ibrahim. 2003. *alnizam alabawiu washkaliat aljins ean alearabi* [*The Patriarchal System and the Problematic of Sex for the Arabs*]. Beirut: Dar Al Saqi.
5. Al-Khodari, Anwar Qassem. 2006. *alharakat alnasawiat fi alyamin* [*The Feminist Movement in Yemen*]. Saudi Arabia: Dar Resala Al-Bayan. www.al kutubcat.com.
6. Al-Khamisi, Adeed Jawad. 2015. "Iranian Women Between State Violence and Domestic Violence". 25 6. https://www.ahewar.org/.
7. Salami, Rand. 2021. *almar'at waljindar* [*Women and Gender*]. Baghdad: Leader Library.
8. Al-Shatti, Nour Al-Duha; Rabo, Anika. 2001. *tanzim alnisa' aljamaeat alnisayiyat alrasmiat w ghayr alrasmiat fi alsharq al'awst* [*Organizing Women, Formal and Informal Women's Groups in the Middle East*]. Beirut: Dar Al Mada.
9. Al-Smadi, Fatima. 2011. “Feminist Implications in Iranian Women’s Cinema.” Scientific Research and Strategic Studies Center for the Middle East. December 21st. https://search.emarefa.net/.
10. The International Institute for Iranian Studies. 2018." Can the new women's movement in Iran change the status of women?". 05 (04),2018. https://middle-east-online.com.
11. Andrew Hood. 2012. *madkhal alaa alaydiulujiaat alsiyasiat* [*An Introduction to Political Ideologies*], translated by Muhammad Al-Saffar. Cairo: National Center for Translation.
12. Balody, Michael A. 2018. *alnasawiat wahuquq almiraat hawl alealam* [*Feminism and Women's Rights Around the World*], translated by Khaled Kasravi. Cairo: National Center for Translation.
13. Baali, Hafnawi. 2009. *madkhal nazariat alnaqd alnasawiat wama baed alnasawiiti* [*Introduction to Feminist and Post-Feminist Critical Theory*]. Beirut: Arab House for Science.
14. Bourdieu, Pierre. 2009. *alhaymanat aldhukuriat* [*Male Dominance*], translated by Salman Fafarani. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

15. Bayat, Asif. 2014. *alhayaat siasat kayf yughirbista' alnaas alsharq al'awsat* [*Life is Politics: How Simple People Change the Middle East*], translated by Ahmed Zayed. Cairo: National Center for Translation.
16. Jad, Asilah. 2012. *alnasawiat bayn aleilmaniat walaslamiat , ean kitab alnasawiat alearabiat ruyat naqdiat* [*Feminism between Secularism and Islamism, on the book Arab Feminism, A Critical View*]. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
17. An-Nahar newspaper. 2016. "In Iran... Will Women Get a Greater Role in Political Life?". 25 2. https://www.annahar.com/arabic/article/.
18. Jory, Maryam. 2010. "Women's Rights in Iran". March. https://www.maryam-rajavi.com/ar/viewpoints.
19. Hafez, Fatima. 2018. "The Iranian Feminist Movement: Contexts of Modernization and Islamization." *Journal of Iranian Studies* (International Institute for Iranian Studies) No. 2: pp. 70-p. 71.
20. Hosseini, Nahid. 2018. *alharakat aliajtimaeiat aljadidat wa'iiran* [*New Social Movements and Iran*]. Translated by Adel Hayeh. www.ahewar.org.
21. Haider, Khadr. 2019. "The Concept of Gender." *Al-Istijrab Journal* (Issue 16): p. 286.
22. Rodker, Nargis. 2019. *alharakat alnasawiat : mafhumuha asuluha alnazariat watayaaratiha alaijtimaeiat* [*The Feminist Movement: Its Concept, Its Theoretical Origins, and Social Currents*], translated by Heba Zafer. Beirut: The Islamic Center for Strategic Studies.
23. Sultan, Amer. 2009. "Khomeini's granddaughter to the BBC: We will not give up". June 15th. http://news.bbc.co.uk/.
24. Saleh, Amani. 2002. [*Muslim Women Between Two Centuries Achievements and Challenges*]. Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
25. Sagheer, Nabil Muhammad; Akdir, Lind ;. 2013. *The Problematic of Identity and Equality in Post-Feminism, on the Book of Post-Feminist Discourses: In Exhausting or Modifying Philosophical Projects for Two Research Groups*, 1st Edition. Algeria: Difference Publications.
26. Abbas, Dalal et al. 2009. *Women and the Family in the Iranian Constitution and Laws*. Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
27. Adnan Zamani. 2023. "After the Mahsa uprising.. Where to Iran?". 03 Apr. https://www.alaraby.co.uk/.
28. Anbari, Saber Gul. 2022. "Iranian women in the hot domestic scene". Oct. 19. https://www.alaraby.co.uk/society.
29. Awad, Younes. 2012. "alnisawiat aliaslamiat : wuayat tahliliat min waqie aladib almueasiri [Islamic Feminism: An Analytical View of Contemporary Literature]." *Al Rozana Journal*, Issue Ten: pp. 66-68.
30. Fort, Ryan. 2004. *alnisawiat walmuatinatu* [*Feminism and Citizenship*], translated by Ayman Bakr and Samra Al-Shishakli. Cairo: The National Project for Translation.
31. Grammy, Aml. 2012. *alnasawiat alaslamiat ean kitab alnasawiat alearabiat ruyat naqdiatun* [*Islamic feminism on the book Arab Feminism Critical View*]. Lebanon: Center for Arab Women Studies and the Association of Lebanese Women Researchers.

32. Kumari, Jayawardena, and ruqyah laughter. 2016. *alnasawiat walqawmiat fi alealam althaalithi* [*Feminism and Nationalism in the Third World*]. Damascus: Dar Al-Rahba for publication and distribution.
33. Mutamask, Reza. 2013. *The Islamic Feminist Movement: Facts and Challenges for the Book: A Group of Researchers, Women and Their Cases: Comparative Studies between Feminism and the Islamic Vision*, 2nd edition. Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
34. A group of researchers. 2009. *Political Ideologies*. Damascus: The Syrian General Book Organization.
35. .—2013 .Women's Work: *Religious and Social Approaches*. Beirut: Civilization Center for the Development of Islamic Thought.
36. Mahmoud, India, and Shaimaa Tantawy. 2016. *nazrat lildirasat alnasawiati* [*Nazra for Feminist Studies*]. Egypt: Creative Commons.
37. The Emirates Center for Strategic Studies and Research. 2009. Analysts Women are the biggest losers in the Iranian elections. 18 4.
38. Center for International and Regional Studies. 2015. Social Change in Iran after the Khomeini Era. Qatar: Center for International and Regional Studies.
39. Islamic Cultural Knowledge Library. 2017. *"Women in Khomeini's Thought"*. *Al-Tahra Journal* (Issue 28): pp. 9 - p. 11.
40. Amnesty International. 2018. *Amnesty International Annual Report (2017, 2018)*. Britain: British Library.
41. — 2019 ."Iran's compulsory hijab laws are a watch over a woman's life". 28 05. https://www.amnesty.org/.
42. Mehrizi, Mehdi. 2002. *nahw fiqh lilmar'at yuakib alhayata* [*Towards a jurisprudence for women that keeps pace with life*]. Beirut: Dar Al-Hadi for printing, publishing and distribution. Series: Contemporary Islamic Issues.
43. Middle East. 2023. "Iran is addressing the violation of women's rights by tightening laws to protect them from violence". 10 04. https://middle-east-online.com/.
44. Hashem, Azza Jalal. 2007. *The Political Participation of Iranian Women*. United Arab Emirates: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
45. Manal, Omar, and others. 2013. *taeziz 'awjuh altaazir min ajil alnuhud bihuquq almar'at fi marhalat ma baed alsiraeat fi alduwal almuslimati*. [*Enhancing Synergies for the Advancement of Women's Rights in Post-Conflict Phases in Muslim Countries*]. United States: Brookings Institution.
46. Women's Committee documents. 2016. "Female political prisoners and the status of women's wings in Iranian prisons". November 25th. https://women.ncr-iran.org/.
47. Wollsencraft, Mary. 2015. *alsajinat alsiyasiaat wawade aliajinhat alnisayiyat fi alsujun al'iiraniati* [*Defending Women's Rights, translated by Abdullah Fadel and Ali Sarim*]. Damascus: Dar Al-Rahba.
48. Walford, Rick. 2009. *Feminist Theory on the Book of Political Ideologies for a Group of Researchers*, translated by Abbas Abbas. Syria: The Syrian General Organization for Books.
49. Wikipedia. 2019. "Iranian Women's Movement". Iran: The Free Encyclopedia .